الأنباء
الجمعة 30 سبتمبر 2011

تحليل أخباري

المعلوم والمخفي في قمة دار الفتوى

شكلت القمة الروحية التي عُقدت في دار الفتوى، في بيروت الثلاثاء الماضي، حدثا لا يمكن التقليل من أهميته. إلا انها أثارت مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات، لا يمكن التقليل من أهميتها ايضا.

ابرز عوامل قوة هذه القمة، النصاب الكامل من حيث حضور جميع رؤساء الطوائف الدينية المعتمدين رسميا في لبنان. وفي انها عقدت بمبادرة من البطريرك الماروني وعلى أرض دار إفتاء المسلمين في بيروت. كما ان النقاط التي توقفت عندها، لا يمكن الاستخفاف بها أبدا. فهي عالجت موضوعات مهمة، وقاربت ثوابت تعني اللبنانيين جميعا، خصوصا منها مسألة العيش المشترك، وحق المواطنة للجميع، والموقف من رفض التوطين، كذلك موضوع الموقف المؤيد لحق الشعوب العربية بالديموقراطية والحريات ـ حتى لو كان هذا التأييد أرفق بتخوف من انزلاق الانتفاضات العربية نحو التعصب.

ومن أهم عوامل قوة هذه القمة ايضا، هو توقيتها. فهي من دون أدنى شك جاءت في ظروف بالغة الحساسية يمر بها لبنان والمنطقة العربية المحيطة به، وبشكل خاص في سورية. كما انها جاءت بعد مواقف وزيارات للبطريرك مار بشارة بطرس الراعي استولدت تباينات، وتساؤلات، إذا لم نقل انها خلقت إشكاليات خلافية، لم يجمع على تأييدها كل اللبنانيين، ومنهم من رفضها علنا، كما ان منهم من بالغ الى حد كبير في تأييدها، ولعل زيارة مفتي دمشق والوفد المرافق الى الصرح البطريركي لنقل تأييد القيادة السورية، أوضح دليل على هذه المبالغة، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها مثل هذا الوفد الى بكركي.

في هذه القمة الروحية كان هناك المعلوم، كما كان هناك المخفي.

في المعلوم: كلمة المفتي قباني، وأهمية ما جاء فيها، خاصة لناحية التأكيد على انه لا أحد يهدد أحدا، ولا أحد بحاجة لضمانات من أحد، لا في لبنان، ولا في المنطقة. كذلك ما تم تسريبه (ربما عن غير قصد) من كلمة البطريرك الراعي التوضيحية، وأيضا البيان الذي صدر عنها، ونقاطه الـ 7 التي قاربت ملفات مهمة، لاسيما موضع التأكيد على الوجود المسيحي في الشرق، وعلى التمسك بالمناصفة في اقتسام السلطة بين المسيحيين والمسلمين.

أما في المخفي ـ او غير المعلوم ـ عن القمة، فهناك العديد من القضايا، منها في الشكل، ومنها في المضمون.

في الشكل: شكلت القمة مخرجا للبطريرك الراعي من الإحراج الذي وقع فيه، حيث رسمت تصريحاته، وزياراته (خاصة لبعلبك والجنوب) صورة بدت منحازة الى جانب فريق إسلامي على حساب فريق إسلامي آخر. فكانت مبادرته الى الدعوة واختيار المكان، تصحيحا لخطأ.. وفي الشكل أيضا، كانت القمة مناسبة لإثبات الذات عند الرؤساء الروحيين، لأن معظمهم يواجه مشكلات داخلية مع رعيته وفي أوساط الطائفة التي ينتمي إليها.

أما إشكاليات المضمون غير المعلنة، فكان أهمها تجنب الدخول في اللحظة السورية الحرجة، والتي تلقي بظلالها على الجميع، وتجاهل مقاربتها (بالرغم مما تسرب من كلام الراعي حول الخوف من الفتنة السنية ـ العلوية) هروبا من تشخيص غير متفق عليه بين الحاضرين، واعترافا بالاختلاف.

وغير المعلوم ايضا كان الشرط الذي وضع منذ البداية على تجنب تناول الملفات الحساسة، خاصة منها موضوع المحكمة الدولية، وسلاح حزب الله، مراعاة للإمام عبدالأمير قبلان الذي تحفظ على بعض مقررات القمة السابقة في بكركي، فيما يتصل بشكل غير مباشر بهذين الموضوعين.

هل ستكون سمة المرحلة الابتعاد عن طرح القضايا الخلافية بين القوى السياسية تجنبا للانفجار؟

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

تمويل المحكمة يطفو على السطح الحكومي مع عودة ميقاتي

مصادر لـ «الأنباء»: إجراءات أمنية صارمة حول المقرات الدولية في لبنان استباقاً لمذكرات اتهام جديدة قريباً بقضية الحريري

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا قائد الجيش العماد جان قهوجي في بعبدا أمس (محمود الطويل)

مع عودة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من نيويورك، وسفر البطريرك الماروني بشار الراعي الى الولايات المتحدة، وانطواء ملف القمة الروحية، ينفتح ملف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، تمويلا وقرارات اتهامية اضافية.

المصادر الدولية المطلعة، أبلغت «الأنباء» أن مذكرات اتهام اضافية ستصدر عن القاضي التحضيري للمحكمة فرنسين في النصف الاول من اكتوبر، متضمنة أسماء جديدة سورية ولبنانية، وان اجراءات أمنية مضاعفة اتخذت حول مقرات الأمم المتحدة في لبنان خصوصا، مقر «الاسكوا» في وسط بيروت الذي اقفلت الطرقات من حوله، وكذلك حول مقر الأمم المتحدة في بئر حسن، كجزء من الاحتياطات الاستباقية لصدور المذكرات الجديدة. الى ذلك، سيطفو موضوع تمويل المحكمة الدولية على سطح الحكومة اللبنانية التي تعهد رئيسها بتسديد حصة لبنان من عملية التمويل فيما يرفض شركاؤه في الحكومة، وهم حزب الله وكتلة العماد ميشال عون هذا الأمر جهارا.

لكن ميقاتي واثق من قدرته على تنفيذ ما تعهد به في نيويورك وغيرها، بدعم الرئيس ميشال سليمان والنائب وليد جنبلاط، الذي كشف عن أن المسدس كان في رأسه، ما يعكس اندفاعا لموجة الوسطية، لا يمكن عزله عن تدهور الأمور الحاصل في سورية. وترى قوى 14 آذار ان زيارة رئيس الحكومة الاسبق سليم الحص الى دمشق ولقاءه الاسد الاربعاء، ثم زيارة الرئيس الاسبق للحكومة عمر كرامي أمس، استجلاب سوري لدعم أطراف لبنانية، وبالتحديد اسلامية سنية، لا طائل منه.

ميقاتي: تمويل المحكمة لمصلحة لبنان

الرئيس ميقاتي وردا على سؤال عن معارضة حزب الله والعماد ميشال عون لتمويل المحكمة، كرر القول ان التمويل والقرارات الدولية يصبان في مصلحة لبنان. وقال: رهاني على وطنية كل الفرقاء داخل الحكومة، وشدد على عدم التدخل في الشأن السوري، في الحالتين مساندة النظام أو تأييد إسقاطه، والأفضل ان نتلهى بأمورنا الداخلية.

ميقاتي الذي عاد من نيويورك بعدما ترأس جلسة لمجلس الأمن الدولي والتقى وزيرة الخارجية الاميركية والأمين العام للأمم المتحدة، بحث أيضا في تجديد التفاهم بين الحكومة اللبنانية والمحكمة الدولية الذي ينتهي في مارس المقبل.

محاولات لتعديل اتفاقية المحكمة

وتقول صحيفة اللواء القريبة من المعارضة، ان قوى 8 آذار تطمح الى إدخال تعديلات على هذا التفاهم، هي عبارة عن ملاحظات لها اثارتها في عدة ملاحظات، حول المحكمة والقرار 1757، ولم تلق قبولا من الأمين العام بان كي مون، وتتناول تمويل المحكمة الذي لم يعد محل إجماع لبناني.

وكان الرئيس ميقاتي أبلغ الصحافيين العرب في نيويورك قوله: لست قاضيا لأحكم ما إذا كان ملف الاتهام صحيحا، وإذا كانت من ملاحظات على المحكمة، فيمكن اعداد ملف وتقديمه للأمم المتحدة ليصار الى تعديل طلب إنشائها حين يحين موعد تمديد عملها في مارس المقبل.

زيارة سورية

وكشف ميقاتي أنه سيزور سورية في سباق جولاته الخارجية، لكنه نفى أن تكون هيلاري كلينتون حملته رسالة الى الأسد. وقال ردا على سؤال: أمام الفتيل المشتعل في المنطقة لا خيار للبنان سوى الوقوف على الحياد.

14 آذار: المحكمة حجر أساس الاستقرار

الأمانة العامة لقوى 14 آذار أكدت في بيان لها على ان المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تشكل حجر الأساس الذي يرتكز عليه السلم الأهلي، ولفتت الى ان حكومة ميقاتي تضم وزراء من حزب الله، المتهم بارتكاب الاغتيالات التي شهدها لبنان، ومن الأجدى ان يلتزم الرئيس ميقاتي بتسليم المتهمين للقضاء الدولي، واحترام القرارين 1701 و1757 بكامل مندرجاتهما ولاسيما تمويل المحكمة والتأكيد على عدم تحويل أسواق لبنان المالية والاقتصادية والمصرفية الى رئة مالية داعمة للنظام السوري.

النائب الجراح: بانتظار التنفيذ

بدوره، قال النائب جمال الجراح ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عبر أكثر من مرة وبأكثر من مناسبة على التزامه بالقرارات الدولية وبتمويل المحكمة الدولية، لكن نحن كفريق سياسي بانتظار التنفيذ، فالتصاريح والمواقف الاعلامية لا تكفي. وعن المخرج القانوني الممكن للحكومة من أجل التمويل وسط إصرار حزب الله على رفض التمويل، قال: ان على رئيس الحكومة توفير المخرج وهو رئيس الحكومة وحليف الآخرين، والمخارج القانونية متوافرة بسلفة الخزينة أو من احتياطي الموازنة أو بطلب من وزير العدل، لكن المهم ان يتمكن رئيس الحكومة من تمرير هذا الموضوع، وآخر تعهد له كان من مجلس الأمن في نيويورك.

● عمر حبنجر

عضو كتلة «التنمية والتحرير» أكد أن السنيورة فوّت فرصة ذهبية لكسر الجليد مع بري

هاشم لـ «الأنباء»: توصيات كلينتون لميقاتي هي لفصل المقاومة عن الدولة

د.قاسم هاشم

رأى عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب د.قاسم هاشم ان توصيات وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون للرئيس ميقاتي بضرورة «ألا يقف لبنان على الحياد حيال العقوبات الدولية على سورية»، محاولة جديدة لاستدراج لبنان الى حلبة الصراع الدولي مع سورية، وتؤكد اضطلاع الادارة الاميركية بدور أساسي في تفتيت المنطقة العربية لتحويلها الى دويلات عملا بما يقتضيه مشروع الشرق الاوسط الجديد، بهدف حماية الكيان الاسرائيلي والهيمنة على نفط المنطقة، مشيرا الى أن مثل تلك التوصيات من شأنها إلحاق الضرر بلبنان الدولة قبل إلحاقه بسورية، وذلك لاعتباره أن الأخذ بها سيؤدي حكما الى فصل المقاومة عن الدولة كون الاولى جزءا لا يتجزأ من الدور السوري الممانع في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويكون لبنان بالتالي قد ساهم عبر أخذه بالتوصيات في تنفيذ مخطط استهداف الغرب لسورية والمقاومة.

ولفت النائب هاشم في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ما فات الوزيرة كلينتون هو أن الحكومة اللبنانية وان كانت تجمع في صفوفها ألوانا وتوجهات سياسية متعددة، فهي لن تتراجع عن الوقوف الى جانب سورية الاسد، وهي بالتالي لن تجد فيها من يستمع الى توصياتها أو من يتبنى اقتراحاتها ذات النوايا المبيتة للبنان وسورية على حد سواء، وذلك لكونها حكومة قائمة على أسس الممانعة وتمثل الارادة الشعبية المتمسكة بالثوابت الوطنية وبخيار المقاومة الذي كلله البيان الوزاري بثالوث «الجيش والشعب والمقاومة».

وردا على سؤال اعتبر النائب البعثي ان صمت الرئيس ميقاتي وعدم رده على الوزيرة الاميركية كلينتون لدى اسدائها النصح والتوصيات له قد يكون ناتجا عن أدبياته السياسية والديبلوماسية التي تقضي بمراعاة الزمان والمكان الموجود فيهما (مجلس الأمم والأمم المتحدة)، هذا من جهة، معتبرا من جهة ثانية انه اذا كان يحق لكلينتون رفع التوصيات لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي، فمن حق اللبنانيين أيضا أن يسألوها عن المعلومات المسربة حول درس الخارجية الاميركية تجميد تأشيرة سفر البطريرك الراعي الى الولايات المتحدة لمنعه من انجاز زيارة راعوية للجالية اللبنانية نتيجة إطلاقه أخيرا مواقفه الاخيرة.

وفي سياق متصل لفت النائب هاشم الى ان زيارة البطريرك الراعي للجنوب لم تكن للقائه مع رعيته المارونية أو المسيحية فحسب وإنما مع رعيته اللبنانية الاسلامية والمسيحية على حد سواء، وهو اسدائها النصح والتوصيات ما تجسد بالتقاف كل الاطياف والمكونات الجنوبية حوله واحتضانها له نتيجة مواقفه الوطنية بامتياز والتي حاكت ضمير اللبنانيين ووحدتهم، معربا من جهة ثانية عن أسفه لما ذكرته بعض الوسائل الاعلامية بأن امتناع الرئيس السنيورة عن تلبية مأدبة الغداء على شرف البطريرك الراعي في المصيلح أتى بسبب عدم تلبية هذا الاخير طلب الرئيس السنيورة تخصيص صيدا منفردة بزيارة منه بعيدا عن جولته الجنوبية، معتبرا تغيب الرئيس السنيورة عن الاحتفاء بالراعي خطوة ناقصة لا يمكن تعويضها وأتت بالاتجاه الخاطئ كون المرحلة تتطلب الابتعاد عن الصغائر لتجنيب لبنان المزيد من الصدامات السياسية بين قياداته، هذا من جهة، مشيرا من جهة ثانية الى ان الرئيس السنيورة قد فوت بتخلفه عن الحضور الى مأدبة المصيلح فرصة ذهبية لكسر الجليد الذي تكون بين الرئيس بري وتيار «المستقبل» جراء تبني الأخير المزور من الوثائق الاميركية والمنشورة عبر موقع «ويكيليكس»، مؤكدا أن إصرار الرئيس السنيورة على تجميد التواصل مع قوى الأكثرية إنما يضر به أكثر مما يضر بالهدف الوطني السامي الذي من أجله أقام الرئيس بري مأدبة المصيلح.

● بيروت ـ زينة طبارة

مصادر «المستقبل»: الراعي لا يلبي سوى دعوات «حزب الله» و«أمل» ومعلومات «14 آذار»: قمة دار الفتوى ثبّتت صحة تموضع المفتي والبطريرك

وفق معلومات «الأنباء» فإن اتصالات ومشاورات تجري بعيدا عن الاضواء لترتيب لقاء مصارحة ومكاشفة يعقد في بكركي بين البطريرك الماروني بشارة الراعي ووفد قيادي من قوى 14 آذار لبحث آفاق العلاقة بين الجانبين على خلفية مواقف الراعي الأخيرة التي لم ترشح اليها شخصيات مسيحية وقوى 14 آذارية وغيرها.

هذه المعلومات ترافقت مع انتقاد مصادر في «تيار المستقبل» «لانتقائية» الراعي في تلبية الدعوات.

لافتة الى الالتباسات التي رافقت زيارته الجنوبية، اذ في الوقت الذي اعتذر فيه عن عدم تلبية الدعوة التي وجهت اليه للغداء في دارة آل الحريري في مجدليون، كما فكرة استقباله في دار بلدية صيدا في حضور كل أبناء المدينة، لبى دعوة الرئيس بري الى المصيلح، وهو ما دفع الرئيس السنيورة الى تعميم أجواء هذا الموقف، وضعا للامور في نصابها كي لا يقال ان مقاطعته لغداء بري سببها تردي العلاقة بين الجانبين على اثر وثائق «ويكيليكس»

إنما السبب الفعلي عائد الى كون البطريرك الراعي قبل دعوة الشيخ محمد يزبك الى الغداء خلال زيارته البقاع ثم دعوة بري الى المصيلح، بينما رفض دعوة الحريري الى مجدليون.

المصادر أكدت ان ما حصل مع آل الحريري كان سبقه تصرف مشابه مع النائب وليد جنبلاط الذي وجه دعوة الى الراعي للغداء في المختارة عندما زار الشوف، غير أن الاخير رفض مفضلا زيارة بعقلين على المختارة، فآثر جنبلاط الابتعاد عن المنطقة بحجة زيارة مقررة له الى موسكو.

المصادر إياها أوضحت أن البطريرك لا يلبي سوى دعوة رئيس الجمهورية وحزب الله وحركة أمل، وهذه الانتقائية تؤشر الى وجود موقف سياسي وانحياز بطريركي مع فريق ضد آخر، مما يعني ان تراجع الراعي عن مواقفه المعلنة من سلاح حزب الله والنظام السوري هو مجرد تراجع تكتيكي.

في هذا الوقت، وبحسب تقرير لقوى 14 آذار، فإن القمة الروحية التي انعقدت في دار الفتوى، ثبتت صحة التموضعات للبطريرك الماروني بشارة الراعي والمفتي الشيخ محمد رشيد قباني.

وأشار التقرير الى سلسلة ملاحظات في هذا السياق:

أولا: انها قمة التضامن مع الراعي وقباني، حيث أتت في توقيتها ومضمونها لتتضامن مع البطريرك والمفتي وتعزز رصيدهما في مواجهة الحملات التي يتعرضان لها، كل في بيئته وعلى خلفية طروحاتهما الاخيرة.

ثانيا: شكلت القمة مصلحة مزدوجة لكل من البطريرك الراعي والمفتي قباني، إذ ان الاول في حاجة لإعادة مد جسور الثقة مع الطائفة السنية بعد الكلام الصادر عنه والذي أثار موجة من الردود والاستنكارات في الشارع السني، والثاني يبحث عن دور تعويضي او عن مشروعية بعد كل ما رافق حملة التشكيك بدوره اثر استقبال السفير السوري ووفد حزب الله وجولته الجنوبية برعاية الحزب وابتعاده عن «المستقبل» واقترابه من 8 آذار.

ثالثا: مداخلة الراعي تثبت انه مازال متمسكا بكل كلمة أدلى بها في باريس.

رابعا: تجنب القمة ملامسة اي أمر خلافي على غرار المحكمة والسلاح.

خامسا: اللافت للانتباه اجماع الحاضرين على اعتبار العمل لتحرير بقية الأراضي اللبنانية والعربية المحتلة وتحرير المقدسات الاسلامية والمسيحية مما تتعرض له من انتهاك واعتداء واجبا وطنيا وعربيا جامعا، فما علاقة اللبنانيين بتحرير الأراضي العربية، فضلا عن اغفال مبادرة السلام العربية.

سادسا: على رغم الاشادة بالحراك الجاري في البلدان العربية، غير ان البيان لم يأت على ذكر الأنظمة القمعية التي تنتهك كرامات الناس وتصادر حرياتهم وتمعن في القتل والترهيب.

سابعا: اغفال البيان اي ذكر للقرار 1701.

ثامنا: بكركي ودار الافتاء شكلا منذ العام 2005 عامل توازن مع المرجعية الروحية الشيعية التي تدور في فلك الحزبية الشيعية، لكن مع التحولات التي استجدت على موقعي بكركي ودار الافتاء باتت كل هذه المرجعيات تدور بشكل او بآخر في فلك واحد.

وختم تقرير 14 آذار ان بيان القمة كان «كوجبة المستشفيات» طالما انه حاذر الخوض في ملفي المحكمة والسلاح، وهما الملفان الأكثر سخونة في الانقسام اللبناني، كما انه لم يقدم بديلا للخلاف القائم حول هذين العنوانين، فباتت القمة خارج زمان ومكان الخلاف القائم في البلاد، ولذلك يصح القول انها قمة روحية مفتعلة لمصلحة مزدوجة.

من جهة أخرى، شدد المحامي وليد غياض المسؤول الإعلامي في بكركي امس على ان مجلس المطارنة جسم واحد.

وأكد غياض لإذاعة «صوت لبنان» ان زيارة الوفد الديني السوري لبكركي امس الأول ليست لها أبعاد سياسية.

وقال ان الزيارة للتهنئة وسبق لسماحة مفتي سورية (الشيخ حسون) ان أعرب عن نيته في القيام بهذه الزيارة منذ انتخاب البطريرك، لكن تسارع الأحداث في سورية أبطأ الزيارة وكان تشكيل هذا الوفد، لتأكيد الانسجام مع مواقف البطريرك الى جانب التهنئة، وكان هناك تركيز على العمل الديني.

غياض أكد ان زيارة الشيخ حسون واردة في اي وقت تسمح له الظروف، اما عن زيارة البطريرك الراعي الى سورية، فقد نفى غياض ان تكون واردة حاليا لكنها ممكنة لاحقا، حيث توجد ثلاث أبرشيات مارونية في سورية، البطريرك ملزم بزيارتها كباقي الأبرشيات كل خمس سنوات بحسب القوانين الكنسية.

وعن زيارة البطريرك الى الولايات المتحدة غدا السبت قال غياض انها زيارة رعوية للأبرشيتين المارونيتين في أميركا، وحضور اجتماع مطارنة الانتشار في الولايات المتحدة في السادس من أكتوبر.

الى ذلك، نفى الأب د.يوسف يونس ما نشر عن تحرك يقوم به في الأوساط الأكثرية المارونية مع الاباتي بولس نعمان، ضد البطريرك الراعي، كونه متعبا صحيا ومثله نعمان، مؤكدا ثقته وايمانه بتحركات البطريرك.

أخبار وأسرار

● «المستقبل» ينتقد: علق مصدر نيابي في تيار المستقبل على زيارة الوفد السوري الى بكركي، فرأى انها «تتزامن مع المواقف المتدرجة للبطريرك الراعي الداعمة للنظام السوري». وقال المصدر: «كما أبدينا أسفنا لاستقبال مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني السفير السوري في لبنان في دار الفتوى بعد أيام قليلة على المجزرة التي ارتكبها النظام السوري في حماة، نأسف أن يستقبل مرجع ديني لبناني مثل البطريرك الراعي في بكركي وفدا ممثلا لنظام قاتل يرتكب بحق شعبه جرائم تخالف تعاليم الديانات والشرائع السماوية».

وتتوقع مصادر سياسية ان تكون زيارة الوفد السوري الى بكركي مثيرة للجدل، وأن يكون لها تداعيات سياسية على الساحة اللبنانية، لاسيما أنها حملت عنوانا واحدا وهو «شكر البطريرك على مواقفه حيال سورية التي أطلقها من باريس».

● مفارقة لافتة: قاطعت النائبة بهية الحريري غداء المصيلح لتكريم البطريرك الراعي وكذلك فعل الرئيس السابق فؤاد السنيورة، ليشكل غيابهما عن مائدة المصيلح مفارقة لافتة، خصوصا ان الغياب بدا موجها أيضا الى البطريرك الماروني في رسالة واضحة المعالم تعكس التباين وحال الافتراق الواقعة بين فريق 14 آذار وبين بكركي، وهذا ما عكسه الغياب الكلي لكل مكونات الفريق الآذاري عن مائدة الرئيس بري في تكريم بطريرك الموارنة.

العارفون بالتفاصيل يبررون للنائبة الحريري عدم المشاركة بسبب التواجد خارج لبنان، في حين ان عذر السنيورة لا شيء يبرره إلا قرار عدم المشاركة. العارفون أيضا يؤكدون أن نائبة صيدا في الخط السياسي الواحد مع المستقبل.

ومنذ أن اكتشف «المستقبل» ان بري كان «رأس الحربة» في قلب الأكثرية الجديدة وعبر المستق بليون عن «غدر» رئيس المجلس تغيرت الأحوال بين قريطم وفردان. وعلى ما يبدو ان النائبة بهية الحريري كما يقول العارفون لم تعد تولي الملفات والتعاطي الأمني والاجتماعي في صيدا أولوية على ما يجري في السياسة، وأن ثمة قرارا مركزيا قد اتخذ في بيت الوسط يقضي بالفرز نهائيا، وان على الجميع خوض معركة الهجوم على الذين كانوا السبب في وصول الحالة السياسية الى ما هي عليه اليوم.

● المهادنة والتفهم: رغم التطور الايجابي في العلاقة بين الرئيس نجيب ميقاتي والرئيس فؤاد السنيورة والقائمة على «المهادنة والتفهم»، يستمر التوتر في العلاقة بين ميقاتي والرئيس سعد الحريري. وقد تطور السجال بينهما على خلفية تبادل مسؤولية إقرار إلغاء تأشيرات الدخول بين لبنان وإيران ليتحول الى سجال سياسي مع اتهام الحريري لميقاتي «بمجافاة الحقيقة وسيلة في التعامل الانساني والسياسي»، واعتباره ان «الإقرار الآلي من قبل ميقاتي ومن دون إبطاء لأي أمر يعني إيران هو جزء من الالتزامات التي تعهد بها للطرف الذي عينه في منصبه».

وكان السجال اندلع بعدما نقل عن ميقاتي تأكيده لوزيرة الخارجية الأميركية ان هذا القرار اتخذ في عهد حكومة الحريري، فرد الحريري بأنه رفض إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء استنادا الى مراسلة وردته من وزير الخارجية علي الشامي.

● ترجمة القرارات الدولية: تدرجت مطالبة قوى 14 آذار للرئيس ميقاتي بترجمة التزامه اللفظي بقرارات الشرعية الدولية من تمويل المحكمة الدولية الى تسليم المتهمين من أعضاء حزب الله بارتكاب اغتيالات سياسية.